Document:	EB 2015/115/R.15
Agenda:	7(a)(i)
Date:	12 August 2015
Distribution:	Public
Original:	English

A

IFAD
الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها السادس والثلاثين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ruth Farrant
المراقبة المالية
ومديرة شعبة المراقب المالي والخدمات المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Allegra Saitto
مديرة المحاسبة والإبلاغ المالي
شعبة المراقب المالي والخدمات المالية
رقم الهاتف: 2405 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
القائمة بأعمال
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة عشرة بعد المائة
روما، 15–16 سبتمبر/أيلول 2015

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها السادس والثلاثين بعد المائة

1- تود لجنة مراجعة الحسابات لفت انتباه المجلس التنفيذي إلى القضايا التي نظرت فيها في اجتماعها السادس والثلاثين بعد المائة المنعقد بتاريخ 2 يوليو/تموز 2015.

انتخاب رئيس لجنة مراجعة الحسابات

2- في أعقاب تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات في أبريل/نيسان 2015، ووفقا للبند 1 من المادة 11 من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، باشر أعضاء لجنة مراجعة الحسابات بانتخاب رئيس للجنة وانتخبوا إيطاليا من القائمة ألف بالإجماع كرئيس للجنة مراجعة الحسابات.

اعتماد جدول الأعمال

3- اعتُمد جدول الأعمال. وتمت الإشارة إلى أنه تحت بند مسائل أخرى سيقدم مكتب سكرتير الصندوق تحديثا بشأن نشر تقارير المراجعة الداخلية.

4- قبل متابعة الاجتماع، طلب نائب رئيس الصندوق الكلام ليطلع اللجنة على استقالة السيد Iain Kellet اعتبارا من 1 يونيو/حزيران 2015. وتابع نائب الرئيس مشيدا بالعمل الذي قام به السيد Kellet بصفته أول كبير الموظفين الماليين في الصندوق. وأبلغت اللجنة بأن نائب رئيس الصندوق سيكون القائم بأعمال دائرة العمليات المالية خلال عملية تعيين كبير الموظفين الماليين الجديد، والتي هي جارية بالفعل.

محاضر الاجتماع الخامس والثلاثين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

5- تمت الموافقة على محاضر الاجتماع بدون أية تعليقات.

تقرير المراجع الخارجي بشأن إجراءات الضوابط الداخلية والمحاسبية

6- عرض المراجع الخارجي، شركة Deloitte، تقرير إجراءات الضوابط الداخلية والمحاسبية، منوّها بأن التوصيات التي يشتملها التقرير كانت قد نشأت خلال عملية المراجعة للعام المنتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2014. ولم تتطلب أي من التوصيات سواء تعديل رأي المراجع بشأن القوائم المالية الموحدة أو تصديق الإدارة على فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي.

7- تم تحديد مسألة متوسطة الأولوية ناجمة عن مراجعة عام 2014 فيما يتعلق بشعبة خدمات الخزانة، وعلى وجه الخصوص بوضع سياسة للاستهلاك من أجل أصول حافظة الاستثمارات المحتفظ بها بالتكلفة المستهلكة. وأشارت ملاحظة أخرى، ذات أولوية منخفضة، إلى التحسينات المتعلقة بكمال ودقة المعلومات الداخلية التي يقدمها الصندوق. وبالنسبة لكلتا الملاحظتين، تمت الإشارة إلى أن إدارة الصندوق تتخذ نهجا استباقيا بقصد إغلاق هذه التوصيات خلال فترة مراجعة حسابات عام 2015.

8- وخلال المراجعة، تمت ملاحظة تحسينات في متابعة توصيات العام السابق. وعلى وجه الخصوص، قامت شعبة المراقب المالي والخدمات المالية بتنفيذ أداة جديدة لقياس القيمة العادلة لحافظة قروض الصندوق، وأدخلت شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إجراءات كافية لضمان فصل بيئات التنمية والإنتاج.

مذكرة المراجع الخارجي بشأن استراتيجية المراجعة للعام المنتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015

9- في تقديمه لمذكرة الاستراتيجية، شكر الشريك في شركة المراجعة إدارة الصندوق على المساعدة والتعاون اللذين تم توفيرهما خلال عملية التخطيط. وأطلع اللجنة على أنه تم تحديد أربعة مخاطر رئيسية تتعلق بمراجعة حسابات عام 2015: احتساب القيمة العادلة على القروض، وتحويل العملة الأجنبية، وتحقيق الإيرادات، وتجاوز الإدارة، كإجراء عادي، مع التركيز على حكم الإدارة أو تقديرها.

10- خلال الاجتماع، طلب بعض الأعضاء توضيحات بشأن المنهجية المتبعة في إعداد استراتيجية المراجعة، واعتماد حقوق السحب الخاصة كعملة للتعيين، والتقديرات الأولية لأثر سعر الصرف، وافتراضات القيمة العادلة.

11- أوضح المراجعون الخارجيون أن استراتيجية المراجعة قائمة على تقييم المخاطر وتتضمن استعراضا سنويا لإجراءات الضوابط الداخلية مع تقدير لاحق لجميع المخاطر المالية. كما تم إبلاغ اللجنة أيضا بأنه، استنادا إلى تحركات سعر الصرف الحالية، ما زالت توجهات العام الماضي مستمرة. وقدم المراجعون الخارجيون معلومات عن تعريف عملة التعامل وعملة التعيين. وأوضح المراجعون أنه استنادا إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي فإن عملة التعامل يجب أن تكون العملة الرسمية التي يمكن استخدامها في المعاملات؛ كما أفادوا أيضا بأن احتمال تغيير عملة التعيين يجب أن يُحلل من قبل الإدارة على أنه ملائم. وأوضح المراجعون أن أنشطة المراجعة العادية لديهم تشمل استعراض دقة معلومات حافظة الاستثمارات.

12- أكدت إدارة الصندوق للجنة بأن الصندوق مجهز بالفعل لإدارة القروض المعينة بعدة عملات وذلك بفضل نظام Flexcube الذي يعتبر النظام المؤسسي لإدارة القروض والمنح. وعلاوة على ذلك، أحاطت الإدارة اللجنة علما بأنها تدرس بالفعل المضامين القانونية والتشغيلية المرتبطة بأي تغيير في عملة التعيين. وتمت الإشارة إلى أنه بالنظر إلى عدد اتفاقيات التمويل المعينة بالفعل بحقوق السحب الخاصة، فإن تغيير عملة التعيين قد يولد تكاليف معاملات عالية ويثير عددا من القضايا المهمة الأخرى.

13- وبهذا اعتبر أن تقرير المراجع الخارجي ومذكرة استراتيجية المراجعة للعام المنتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015 قد تم استعراضهما.

استعراض الإطار المنهجي لتحديد التضخم وأسعار الصرف فيما يتعلق بالميزانية الإدارية للصندوق

14- قدم مدير وحدة الميزانية وتطوير المنظمة الوثيقة مبرزا أن الغرض الرئيسي من الوثيقة هو تلبية طلب محدد قُدم في الاجتماع الرابع والثلاثين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات الذي عقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

15- استندت المنهجية المقترحة لفرضية سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي إلى متوسط تاريخي على مدى 12 شهرا باستخدام سعر الصرف الشهري للأمم المتحدة لاحتساب الرواتب والتعديلات اللاحقة. وتوسع مدير شعبة خدمات الخزانة وأمين الخزانة في شرح الديناميات الكامنة وراء السوق وأسعار الصرف التي تدعم استخدام نهج المتوسط التاريخي.

16- فيما يتعلق بعوامل الأسعار والتضخم، تم اقتراح اعتماد منهجية تعكس بشكل أكبر زيادة الأسعار الحقيقية في بنود محددة. وعلى وجه التحديد، ستأخذ تكاليف الموظفين بعين الاعتبار أي زيادات هيكلية في لجنة

الخدمة المدنية الدولية وتعكس تعديل الراتب السنوي المضمّن للأمم المتحدة (زيادة الدرجات ضمن المرتبات). وستعكس تكاليف الخبراء الاستشاريين زيادة متوسط الأتعاب للاستشاريين استنادا إلى العقود الصادرة. وستستند تكاليف السفر إلى الزيادات في تكاليف التذاكر والفنادق في عموم الصناعة. وفيما يتعلق بتكاليف الإدارة والمرافق في المقر، سوف يطبق معدل التضخم الإيطالي، بناء على البيانات التي يوفرها المعهد الوطني الإيطالي للإحصاء. وسيتم تعديل العقود التي تتضمن بنودا محددة لزيادة الأسعار (وهذا شائع جدا في عقود خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وفقا لذلك. أما جميع التكاليف الأخرى فسيطبق عليها عامل للسعر استنادا إلى المتوسط الترجيحي لمؤشر أسعار المستهلكين الإيطالي والدولي.

17- طلبت بعض الدول الأعضاء توضيحا عن الفترة التي ستعتبر أساسا لمتوسط أسعار الصرف وعن تفاصيل افتراضات التضخم. وأوضحت الإدارة بأن كلتا المنهجيتين متوائمة مع أفضل الممارسات في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، ودقيقة، ومصممة بما يتناسب مع حجم الصندوق. أحاط رئيس اللجنة علما بتفاصيل منهجية التضخم وأشار إلى النمو الداخلي المحتمل لبعض مؤشرات الأسعار المقترحة (مثل تكاليف الاستشاريين والعقود التي تتضمن بنودا لزيادة الأسعار). كما اقتُرح اعتماد الإبلاغ الشفاف في وثائق الميزانية اعتبارا من الاستعراض المسبق القادم في سبتمبر/أيلول، من أجل رصد هذين المتغيرين وأثرهما على تنفيذ الميزانية.

18- واعتبر أن هذه الوثيقة قد خضعت للاستعراض. وحظيت المنهجية بدعم واسع من قبل لجنة مراجعة الحسابات وسوف يتم استخدامها في إعداد الميزانية السنوية لعام 2016.

التقارير المالية المعيارية المعروضة على المجلس التنفيذي

19- قدمت إدارة الصندوق تقريرا عن حافظة استثمارات الصندوق للفصل الأول من عام 2015 لاستعراضه من قبل لجنة مراجعة الحسابات.

20- قدّم أمين الخزانة الوثيقة، وسلط الضوء على أن أداء الحافظة كان إيجابيا خلال الفصل الأول مع معدل عائد صافي نسبته 0.91 في المائة، بما يعادل 13.3 مليون دولار أمريكي، وأن جميع بارامترات المخاطر بقيت ضمن مستويات الميزانية كما ورد في بيان سياسة الاستثمار للصندوق. كما أبلغ اللجنة أيضا بأنه نظرا لظروف السوق الصعبة والزيادات في العوائد السيادية فإنه من المتوقع أن يؤثر الأداء في الفصل الثاني من عام 2015 سلبا على الأداء منذ بداية العام حتى يونيو/حزيران 2015.

21- طلب بعض الأعضاء معلومات إضافية عن حافظة الأصول والخصوم التي أنشئت حديثا. وأوضح مدير وأمين الخزانة أن هذه الحافظة أنشئت لإدارة أموال مصرف التنمية الألماني (KfW)، وفي ضوء الطبيعة المختلفة لمصدر التمويل هذا، فإن الحافظة تدار داخليا في الوقت الحاضر بالاستثمار في أصول عالية الجودة مع تركيز قوي على مدفوعات الديون واحتياجات الصرف للقروض في المستقبل.

22- وبهذا تم استعراض التقرير دون أي تعليقات أخرى.

مسائل أخرى

23- قدّم سكرتير الصندوق تطورا جاء استجابة لطلب من اللجنة بشأن إتاحة فرصة أكبر لها للوصول المباشر إلى تقارير المراجعة الداخلية.

24- سينفذ إجراء نشر جديد ابتداء من اجتماع لجنة مراجعة الحسابات في سبتمبر/أيلول. وفي إطار الإجراء الجديد ،ستتاح قائمة من تقارير المراجعة الداخلية من خلال وثيقة لهذا الغرض ستنشر على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء بالاقتران مع نشر جدول أعمال كل اجتماع للجنة مراجعة الحسابات (ستة أسابيع قبل انعقاد كل اجتماع). وستكون الوثيقة مقيدة ومتاحة فقط لأعضاء لجنة مراجعة الحسابات. ويمكن لأعضاء لجنة مراجعة الحسابات طلب الوصول إلى أي تقرير مدرج في القائمة، وسيقوم مكتب سكرتير الصندوق، مع احترام الخصوصية، ومراعاة المتطلبات القانونية، والمتعلقة بالسرية، والحساسية، والأمن، بنشر التقرير على الموقع الشبكي المقيد للجنة مراجعة الحسابات.

25- كما أوضح مدير مكتب المراجعة والإشراف أيضا أنه وفقا للأحكام الحالية يمكن لرئيس لجنة مراجعة الحسابات أن يقرر إدراج أي تقرير في جدول الأعمال للمزيد من المناقشة من قبل اللجنة.

26- لم يكن للأعضاء أي تعليقات على البند، ولذا اعتبر أن الاقتراح قد خضع للاستعراض.

27- وأيضا تحت بند مسائل أخرى، طلب رئيس لجنة مراجعة الحسابات توضيحات بشأن تعديل شروط الإقراض في الصندوق. وأشار إلى أنه قد تم ربط فارق الصندوق على قروض الشروط العادية، بسبب الإشارة إلى شروط الإقراض في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بتكلفة الاقتراض من البنك المذكور، مما يعرض خصوم الصندوق الحالية والمستقبلية المرتبطة بسعر الفائدة السائد بين مصارف لندن في إطار الاقتراض السيادي لمخاطر الأساس غير الضرورية. وحدد رئيس لجنة مراجعة الحسابات أن التحول إلى سعر الفائدة السائد بين مصارف لندن كسعر الفائدة المرجعي لن يترتب عليه زيادة هيكلية في الشروط العادية لقروض الصندوق وسيساعد بدلا من ذلك على ضمان تحوط أفضل تجاه سعر الفائدة ومخاطر الأساس. ولذا حث الإدارة على توفير المزيد من الإيضاحات للجنة مراجعة الحسابات بشأن هذه المسألة، بهدف توضيح طبيعة المشكلة والتدابير التصحيحية الممكنة للأعضاء. وأوضح أحد الأعضاء بأنه تمت الموافقة على إطار الاقتراض السيادي في ظل الافتراض بأن شروط الإقراض غير خاضعة للتعديل، على الأقل على المدى القصير. وتم الاتفاق على مناقشة هذه المسألة في المستقبل القريب في سياق الاستعراض المقرر لشروط الإقراض في الصندوق.

28- لم تناقش أية بنود أخرى تحت بند مسائل أخرى.